خلال مؤتمر صحافي عقد في اسطنبول

«المزايا القابضة» تتحالف مع مجموعة «دومانكايا» العقارية وتطلق «مزايا تركيا للاستثمار العقاري»

■ رشيد النفيسي: دخول السوق التركي جاء بعد دراسة مستفيضة خلصت إلى أهمية هذه السوق والفرص الاستثمارية الواعدة التي يحظى بها

■ الصقعبي: «المزايا» لديها المنتجات العقارية المميزة التي ستضيف إلى التحالف الجديد مشاريع مرموقة

جانب من المؤتمر الصحافي

■ تركيا تتمتع باستقرار اقتصادي إلى جانب طلب حقيقي كبير على الوحدات العقارية المختلفة بعد أن فاق تعداد سكانها 75 مليون نسمة

اعلنت شركة المزايا القابضة «ش.م.ك.ع» في مؤتمر صحافي عقدته في مدينة إسطنبول التركية، عن تحالفها مع مجموعة شركات «دومانكايا» العقارية، كبرى شركات التطوير العقاري التركية. وبموجب اتفاقية التحالف هذه تم إطلاق شركة «مزايا تركيا للاستثمار العقاري» كشركة مساهمة تركية مملوكة بالكامل لها.

حضر المؤتمر كلاً من رشيد النفيسي، رئيس مجلس إدارة المزايا القابضة، والمهندس إبراهيم الصقعبي، الرئيس التنفيذي للمجموعة، و جيم يولكو، الرئيس التنفيذي لشركة مزايا تركيا، ورئيس قطاع تطوير الاعمال والتسويق في شركة المزايا القابضة المهندسة سلوى ملحس، فيما حضره عن الجانب التركي أوغور دومانكايا رئيس مجلس الإدارة، و باريش دومانكايا، نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة دومانكايا.

وتضمن برنامج الحفل عرض فيديو تعريفي خاص بانجازات ومشاريع كلتا الشركتين، بالإضافة إلى عرض تصويري قدمه الرئيس التنفيذي لمجموعة المزايا القابضة المهندس إبراهيم الصقعبي.

وفي كلمته خلال المؤتمر أعرب رشيد النفيسي، رئيس مجلس إدارة شركة المزايا القابضة عن فخره بدخول شركة المزايا القابضة إلى السوق التركي الذي يعد من أهم الاسواق العالمية، مشيراً إلى أن دخول هذه السوق جاء بعد دراسات مستفيضة قامت بها الشركة بهدف تنويع استثماراتها الخارجية، وذلك عن طريق المفاضلة بين عدد من أسواق المنطقة.

واضاف النفيسي قائلاً: «إن شركة «المزايا» التي تأسست في عام 1998 كشركة مساهمة كويتية، وتم تفعيل نشاطها العقاري في العام 2004، ومن ثم إدراجها في كل من سوق الكويت للاوراق المالية وسوق دبي المالي ويبلغ راسمالها الحالي 228 مليون دولار، تعد إحدى الشركات الرائدة في مجال التطوير والاستثمار العقاري في المنطقة، فقد تمكنت الشركة خلال الفترة الماضية من ترسيخ علامتها التجارية بنجاح باهر في العديد من الأسواق الناشئة، بما فيها اسواق الكويت، والإمارات، وقطر والبحرين وإلى جانب أسواق السعودية ولبنان وعُمان، وها نحن اليوم نسجل نقطة تحول هامة في مسيرتنا نحو التوسع العالمي، وذلك من خلال دخولنا إلى السوق العقاري التركي عن طريق شركة «مزايا تركيا» حديثة التاسيس.»

وأشار النفيسي إلى أن قرار التوسع والدخول إلى السوق التركي جاء بناءً على نتائج دراسة مستفيضة خلصت إلى اهمية هذه السوق فضلا عن الفرص الاستثمارية الواعدة التي يمتاز بها، بفضل العديد من العوامل الهامة، أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلى جانب الدعم الحكومي والسياسات الاستثمارية المرنة والقوانين المنظمة لسير العمل الاستثماري الناجح، والطلب الحقيقي على الوحدات العقارية داخليا خارجيا في الوقت نفسه.

وقال: «هذه العوامل الهامة تُعد سر نجاح تركيا التي برزت بشكل لافت خلال السنوات الـ 15 الماضية، من خلال تحقيق قفزات نوعية في أعمال التطوير العقاري والبنية التحتية والهيكلة المالية والتحسن في التشريعات والقوانين والحوافز الاستثمارية المشجعة.»

وفي كلمته أعرب رئيس مجلس إدارة المزايا القابضة عن سعادته لنجاح هذا التحالف الاستراتيجي مع مجموعة دومانكايا العقارية، الذي تكلل بالتوقيع على اتفاقية شراكة بنسبة 50% للدخول في مشاريع عقارية كبيرة وضخمة سيتم الإعلان عنها قريبا.

وتابع قائلا: «انطلاقاً من حرصنا الدائم في شركة المزايا القابضة على اختيار شركائنا في مختلف الاسواق التي نعمل بها بعناية فائقة، فقد وقع اختيارنا على مجموعة «دومانكايا»، التي تعتبر من الشركات الرائدة في سوق الإنشاءات العقارية نظرا إلى تاريخها العريق وسمعتها الكبيرة في مجال التطوير العقاري والذي بدأ منذ العام 1963 واستمر حتى يومنا هذا، ومجموعة «دومانكايا» العقارية تمتلك سجلا حافلا بالإنجازات، حيث تزخر محفظتها العقارية بالعديد من المشاريع الهامة، بما فيها إسكان المدينة والمشاريع الحضرية الجديدة في تركيا، فضلاً عن قيامها بالتوقيع على عقود لإنشاء مشاريع كثيرة، تتضمن بناء خمس مؤسسات تعليمية وثمانية عشر مركزاً تجارياً ضخماً.»

من جانبه قال نائب رئيس مجلس إدارة «مجموعة دومانكايا العقارية»، باريش دومانكايا: «يأتي توقيع هذه الاتفاقية نتيجة لمفاوضاتنا منذ بداية العام 2014، لتمهد الطريق لإقامة مشاريع هامة مستقبلية، حيث سنقوم بإنجاز العديد من المشاريع الجديدة في تركيا تحت مظلة مجموعة دومانكايا للإنشاءات والمزايا. ونعتقد بأن الاستثمارات المنطوية تحت هذه الاتفاقية ستُسهم إيجابيا في الحراك الاقتصادي وفي ازدهار هذا القطاع، في ظل رغبة شركة المزايا بالاستثمار في منطقة الشرق الأوسط، وبشكل رئيسي في القطاع العقاري في تركيا، في ظل مناخ من الاستقرار الاقتصادي، والثقة.»

وبدوره استعرض المهندس إبراهيم الصقعبي، الرئيس التنفيذي لمجموعة المزايا خلال عرض تقديمي ركز فيه على التعريف بتاريخ شركة المزايا الحافل بالإنجازات إلى جانب حجم مشروعاتها في دولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، وقال: «إن تاسيس شركة مزايا تركيا للاستثمار العقاري جاء في إطار سعينا للدخول في مشاريع ضخمة في تركيا تتناسب مع حجم وقدرات شركة المزايا القابضة، والتي تطمح إلى تبادل الخبرات مع إحدى كبرى الشركات العقارية في تركيا، وهي مجموعة «دومانكايا» العقارية.» كما تطرق الصقعبي في عرضه إلى خطة عمل التحالف الجديد بين شركة «مزايا تركيا للاستثمار العقاري» و«مجموعة شركات دومانكايا العقارية»، والتي تتضمن الدخول مناصفة في العديد من المشاريع العقارية والمشاريع السكنية في كافة مناطق إسطنبول، وتلبي في الوقت نفسه الطلب المتزايد على المشاريع المتوسطة والفخمة، فهذا التحالف سيسهم في إدخال مفاهيم عقارية جديدة تخدم قطاعات لم تكن موجودة في السوق التركي.»

وفيما يتعلق بشركة «المزايا تركيا»، أكد الصقعبي أن تاسيس هذه الشركة تم بالتماشي مع قوانين البرلمان التركي، وبشكل يتيح لها القيام بأعمالها في السوق بمرونة، في حين تم تعيين جيم يوكلو رئيساً تنفيذياً لشركة «مزايا تركيا»، نظراً لخبرته الكبيرة في مجالات الاستثمار وإدارة المشاريع والتي تمتد إلى أكثر من 15 عاماً.

كما واشار المهندس الصقعبي أيضا إلى وجود حزمة من المشاريع التي يتم دراستها حاليا من الشركتين، حيث من المتوقع أن تبصر هذه المشاريع النور في القريب العاجل.

بدوره عقب الرئيس التنفيذي لشركة مزايا تركيا جيم يوغلو قائلا: «إن سوق العقار التركي يوفر العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة التي من شانها أن تعزز المكانة المالية لشركة مزايا تركيا، وتساهم في الوقت نفسه في التاسيس مستقبل زاهر لها مؤكداً بذل كافة الجهود التي تضمن نجاح الشركة وتبوأها مكانة عالية في السوق التركي، إسوة بشركة المزايا القابضة التي تتبوأ مكانة رفيعة في سوق العقار الخليجي والعربي.»

واشاد يوغلو بالتحالف الجديد مع مجموعة «دومانكايا» الذي من شأنه أن يمهد الطريق أمام سلسلة من النجاحات المستقبلية لكلتا الشركتين، مدعمة بمشاريع عقارية جديدة ومتطورة.

وفي ختام المؤتمر الصحافي تم إفساح المجال أمام المتحدثين للرد على أسئلة الحضور ووسائل الإعلام، حيث حضر المؤتمر أكثر من 80 جهة إعلامية لوسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، من الجانب التركي وبعض القنوات الفضائية العربية، التي قامت بتكليف عدد من محرريها لمتابعة وتغطية هذا الحدث الاقتصادي الهام.

دول مجلس التعاون تواصل التمتع بالفوائض المالية الكبيرة في عام 2014

■ الكويت والسعودية والإمارات ستحقق فوائض كبيرة بينما قد تتعرض تركيا والبرازيل وجنوب إفريقيا لصعوبات مالية

بحسب شركة "اكسفورد إيكونومكس"، ستتمتع دول مجلس التعاون الخليجي مرة أخرى بفوائض كبيرة في الحساب الجاري في عام 2014. وستسجل المنطقة كاملة فائض يعادل 16.7٪ من ناتجها المحلي الإجمالي. وتتصدر الكويت الترتيب بفائض يعادل 32.7٪ وهو ضعف متوسط فوائض المنطقة، ثم تليها قطر بفائض يعادل 26٪، ثم السعودية بفائض يعادل 14.8٪. كما ستملك الإمارات وضعاً مريحاً بفائض يصل إلى 10.8٪ من ناتجها المحلي الإجمالي. ويستند هذا التوقع على افتراض أن أسعار النفط ستستمر أعلى من 100 دولار. وهذا الافتراض غير مستغرب، نظرا للقيود المستمرة على الإمدادات التي يعاني منها سوق النفط. أصدرت الوكالة الدولية للطاقة مؤخرا تقريراً توقعت فيه حدوث نقص شديد في النفط في النصف الثاني من العام بسبب الاضطرابات السياسية في عدد من الدول الأساسية المنتجة للنفط، حيث تكافح كل من ليبيا والعراق الأعضاء في منظمة أوبك من أجل الحفاظ على مستويات الإنتاج السابقة، في حين تعاني الدول من خارج أوبك مثل كولومبيا وجنوب السودان وكازاخستان أيضاً للوصول إلى أهداف الإنتاج الخاصة بهم. وطلبت الوكالة الدولية للطاقة من أعضاء منظمة أوبك، وتحديداً من المملكة العربية السعودية، أن تزيد إنتاجها إلى ما يقارب مليون برميل يومياً في النصف الثاني من العام للحفاظ على الاستقرار في أسعار النفط. فإن الصادرات الإضافية من النفط والغاز ستتيح للحكومات الخليجية الاستمرار في زيادة الإنفاق، كما حدث خلال السنوات الخمس الماضية، وخصوصاً منذ أن بدأ الربيع العربي بالتأثير على الدول العربية.

وضع دول مجلس التعاون الخليجي فريد من نوعه على المستوى العالمي، حيث لا تتمتع بوضع مماثل إلا مجموعة قليلة من الدول الآسيوية، سيبلغ فائض ستغافورة نحو 18٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، بينما يقترب فائض تايوان إلى 13٪. وعلى الجانب الآخر، من المتوقع أن بعض الاقتصادات الأخرى الناشئة صعوبات بسبب العجز الخارجي الكبير، حيث تسجل تركيا وجنوب افريقيا عجزاً يعادل أكثر من 5٪ من حجم اقتصاداتها، بينما يبلغ العجز في البرازيل 3.8٪. والآثار المترتبة على عجز هذه الدول تنطبق على دول مجلس التعاون كذلك. ويقيس الحساب الجاري الوضع الخارجي للبلد، حيث يسجل صافي الإيرادات القادمة من الصادرات «أو الإنفاق على الواردات»، والدخل الذي يتم نقله من الشركات المحلية العاملة في الخارج إلى داخل البلاد «أو الدخل الذي يرسل للخارج من الشركات الأجنبية العاملة داخل البلاد» والتحويلات النقدية المرسلة إلى البلاد أو خارجها. العجز يعني أن البلاد بحاجة إلى اقتراض المال من الخارج لتكون قادرة على دفع ثمن احتياجاتها. وفي فترات الاستقرار لا يشكل الحصول على التمويل مشكلة. ومع ذلك، عندما يعاني الاقتصاد العالمي من أزمة مفاجئة، تميل التدفقات الدولية إلى ترك الأسواق الناشئة إلى البلدان الأخرى التي تعتبر أكثر أمنا. ويكلف هذا التدفق المالي للخارج ضعف العملات المحلية للدول الناشئة.. وبالتالي جعل وارداتها أكثر كلفة، كما يؤدي عادة للتضخم. ومن أجل السيطرة على التضخم، تلجأ البنوك المركزية غالباً إلى رفع أسعار الفائدة، مما يقلل في النمو الاقتصادي ويخلق مجموعة جديدة للمشاكل، تمتد من البطالة إلى الاضطرابات الاجتماعية. ويشير العجز الكبير في الحساب الجاري إلى أن البلاد أكثر عرضة لهذه الدورة السلبية، ولهذا السبب يحذر المستثمرون من دول مثل البرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا، وفي حين أن إمكانية الانهيار العالمي في الأسواق المالية الآن أصبحت أقل منها قبل عامين، إلا أنه لا يزال من الممكن أن تعاني أسواق الأسهم من عملية تصحيح في عام 2014. وإذا تحقق ذلك، ستكون الاستثمارات في هذه البلدان عرضة لخسارة جزء كبير من عوائدها.

Ooredoo تمنح محبي كرة القدم في الكويت فرصة لقاء ميسي

ميسي يمثل حملة Ooredoo

أطلقت Ooredoo في الكويت أول حملة اتصالات تسويقية لها مع ليو ميسي، سفير العلامة التجارية، وذلك في إطار تواصل الشركة مع عشاق كرة القدم ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في الكويت. ومن أهم ما تتضمنه الحملة إعلان يبرز مهارات ميسي في كرة القدم، بالإضافة إلى مجموعة من المواهب المحلية الصغيرة مثالدول التي تقدم Ooredoo خدماتها فيها.

ويدعم الإعلان بحملة واسعة النطاق على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان «أطلق قدراتك» التي تشجع الشباب في الكويت على تحميل لقطات فيديو حول مهاراتهم في كرة القدم اثناء اللعب في الشوارع والأحياء على حساب خاص في الإنستجرام تحت الهاشتاق "#MeetMessi".

وسيتم عرض أفضل المشاركات على صفحة خاصة على الفيسبوك وعلى الموقع الإلكتروني www.simplydowonders.com، فيما سيحصل المشارك الفائز على رحلة مدفوعة التكاليف بالكامل إلى برشلونة لمقابلة ليو ميسي، ومشاهدة إحدى المباريات المهمة في كرة القدم.

وقالت رئيس قطاع الاتصال والعلامة التجارية في Ooredoo في الكويت ريهام العيار «نحن نهتم بما يريده الشباب في المجتمع الكويتي و نشعر بالمسؤولية تجاه ما يطلبونه و مايتمنونه فنحن لسنا مجرد شركة اتصالات بل كيان هدفه خدمة المجتمع، وجاءت هذه الحملة مع الاعب الشهير ليو ميسي تلبية لطلب الكثير من الشباب بلقاءه.»

إن أحد أهداف حملة «أطلق قدراتك» هو إظهار الروابط بين علامة Ooredoo التجارية وبين الدور المهم الذي يقوم به ميسي في بطولات كرة القدم الدولية مثل بطولة كاس العالم، البطولة التي تشهد أكبر إقبال جماهيري من شتى أنحاء العالم. و تم إطلاق هذه الحملة من أجل إبراز جهود Ooredoo في إثراء حياة عملائها، وذلك من خلال توحيد الجماهير عبر حبها لكرة القدم والمساعدة في دعم وتدريب الجيل الجديد من نجوم كرة القدم.

ويُظهر الإعلان بطل كرة القدم أثناء استعراض مهاراته في هذه اللعبة مع فريق من اللاعبين الشباب في قلب مدينة كبرى، ويثري الإعلان لقطة لتقنية Ooredoo. وفكرة الإعلان هي تسليط الضوء على دور Ooredoo في مساعدة لاعبي كرة القدم الناشئين على الاقتداء بأفضل لاعب كرة قدم في العالم ليو ميسي. ويهدف الإعلان إلى أن يصبح مصدر إلهام للأطفال لتحقيق أحلامهم، والتغلب على التحديات التي تواجههم وذلك بدعم Ooredoo.

وبالإضافة إلى الطابع الترويجي لهذه الحملة، تواصل Ooredoo العمل مع مؤسسة ليو ميسي في برنامج عيادات الرعاية الصحية المتنقلة التي توفر هذه الخدمة في المناطق النائية في إندونيسيا وميانمار والجزائر وتونس، حيث خصصت عيادة صحية متنقلة في كل واحدة من تلك الدول.

المعهد العربي للتخطيط يطلق برنامج «الدبلوماسية الاقتصادية» للدبلوماسيين العرب

جانب من فعاليات البرنامج التدريبي

اطلق المعهد العربي للتخطيط فعاليات برنامج «الدبلوماسية الاقتصادية» الذي يعد اول برنامج تدريبي من نوعه موجه لأعضاء السلك الدبلوماسي والتجاري العربي بهدف تعزيز مهاراتهم وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلادهم والدول التي يوجدون فيها.

وقال وكيل المعهد الدكتور حسين الطلافحة الذي افتتح البرنامج نيابة عن مدير المعهد الدكتور بدر مال الله في كلمته ان البرنامج يسعى الى تدريب الدبلوماسيين العرب على تعزيز فرص الاستثمار المباشر وتبادل الخبرات الفنية والمساهمة في ايجاد مصادر تمويل للمشاريع التنموية اضافة الى مهارات الترويج للصادرات والفرص الاستثمارية التي تطرحها حكومات بلدانهم.

واضاف الطلافحة ان طرح برنامج الدبلوماسية الاقتصادية يأتي في سياق التوجهات الجديدة التي يعتمدها المعهد العربي للتخطيط والتي تتمثل بطرح برامج حديثة ومبتكرة تراعي متطلبات التنمية في الدول العربية وتنسجم في الوقت نفسه مع دوره كمؤسسة عربية اقليمية معنية بشؤون التنمية.

واوضح أن هذا البرنامج يجسد جزءا من خطوات التطوير الشاملة التي يشهدها المعهد منذ نحو عامين والهادفة للارتقاء باختصاصاته الرئيسية سواء في مجال البرامج التدريبية وتطوير القدرات أو في مجال الدعم الفني والخدمات الاستشارية المتخصصة.

وذكر ان التوجهات الجديدة التي اعتمدتها ادارة المعهد أتت استجابة لمتطلبات الحكومات العربية وانسجاما مع احتياجاتها الفنية والاقتصادية وكذلك انسجاما مع دوره كمؤسسة عربية إقليمية ذات طابع تنموي واقتصادي.

واشار الى ان التحديث في برنامج الدبلوماسية الاقتصادية يكمن في السعي لتطوير وتنمية الفلسفة التي تتبناها البعثات الدبلوماسية والتجارية ولاعطاء مجال أوسع لهذه البعثات لمواكبة التوجهات الاقتصادية للحكومات والتفاعل معها ومعرفة متطلباتها والسعي لترجمتها من خلال التواصل مع الجهات المعنية من مؤسسات حكومية أو قطاع خاص.

من جانبه قال منسق البرنامج والمستشار في المعهد العربي للتخطيط الدكتور سامي اسكندر ان الهدف من البرنامج يتمثل في تفعيل العلاقة المتبادلة بين الدبلوماسية والاقتصاد وتعزيز قدرات ومهارات أعضاء البعثات الدبلوماسية للدول العربية لاسيما على صعيد تنفيذ التوجهات الاقتصادية لحكوماتهم ودعم جهود التنمية في دولهم.

واشار الى ان المتدربين المنضمين إلى برنامج الدبلوماسية الاقتصادية الحالي يمثلون عددا من الدول العربية من كل من الكويت ومصر و تونس واليمن ما يعزز دور البرنامج كمنصة لتبادل الخبرات والأفكار بين الدول العربية.

وأوضح الدكتور اسكندر انه سيتم تخصيص حيز مهم من البرنامج للجانب العملي وكذلك الزيارات الميدانية مبينا انه في الشق الأول سيتم تعريف الدبلوماسيين المتدربين باختصاصات المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية والاقليمية والمحلية من حيث أهدافها وامكانات الاستفادة منها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

واضاف ان الشق العملي من البرنامج يتضمن اطلاع المتدربين على دور مؤسسات التمويل العربية الوطنية والاقليمية في دعم جهود التنمية في الدول العربية بما فيها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. وذكر ان البرنامج يتضمن التعريف بدور الدبلوماسية الاقتصادية في النفاذ إلى أسواق السلع والخدمات وتنمية الصادرات وكذلك دور الدبلوماسية الاقتصادية والتدفقات الاستثمارية وجذب الاستثمارات الخارجية.